

## الجمارك: لا زيادات جديدة في فئات الوارد بالتعريف الجمركية

### الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

نفت مصلحة الجمارك حدوث أي زيادات جديدة في فئات الوارد بالتعريف الجمركية منذ تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض فئات التعريف الجمركية، وهي التعديلات التي وافق عليها وأقرها مجلس النواب بجلسة أمس.

وأوضحت الجمارك - في بيان- أن طبيعة القرارات بقوانين، والتي تصدر بخصوص أي تعديل بالتعريف الجمركية تقتضي السرية وتصدر دائما بقرار بقانون من رئيس الجمهورية ثم يتم العرض بعد ذلك على مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها.

وأشارت إلى أن التعديل السابق كان بهدف وضع الفئات الجمركية في فئاتها الطبيعية والمتفق عليها، وفقا لعدة محددات لإحداث توازن تعريفي للسوق يحقق قدرا من الحماية للمنتجات الوطنية والعودة إلى بعض الفئات الجمركية الخاصة بالقطاعات السلعية التي تم اكتشاف بها انحدار وتعثر للصناعة الوطنية مثل الملابس الجاهزة ومصانع الغزل والنسيج والأحذية.

وكانت لجنة الخطة والموازنة قد أوضحت - في تقريرها المقدم للمجلس والذي استعرضه رئيس اللجنة الدكتور حسين عيسى - أنها توافق على القرار الجمهوري المعروض تحقيقا لعدة أهداف، وهي العمل على زيادة الحصيلة الجمركية ووضع ضوابط للمستثمرين للقضاء على فوضى الاستيراد وحماية الصناعة الوطنية ذات الميزة التنافسية الحقيقية والعمل على تطوير المنظومة الجمركية وفتح أسواق محلية وخارجية أمام الصادرات المصرية وترشيد العملة الصعبة وتوفيرها لتدبير مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة ورفع فئات التعريف الجمركية من ٣٠% إلى ٤٠% لجذب الاستثمار على المنتجات تامة الصنع، وقدرة المفاوضات المصرية عند الدخول في تكتلات إقليمية.

زيادة الجمارك				
30%	20%	40%	30%	20%
المشمش والبرقوق	البرقوق السياحي والكيوي وسكر القصب	العنب الطازج والهجنف والتفاح والكمثرى	لأناس والأفوكادو	الكاجو والبندق واللوز والفستق والكستناء
40%	40%	40%	40%	40%
الديكودر والريسيقر	أجهزة إعداد القهوة والشاي ومحطات الخبز ٤٠	أجهزة إزالة الشعر وقص الشعر والحلقة-٤	أجهزة التكييف السبليت	أغذية القطط والكلاب
40%	40%	40%	20%	40%
جمالات صدر وكورسيحات	اثاث مكاتب وحدات	مناديل ومناديل إزالة وأغطية	ورق حائط وأمثاله	والراديو ومشغلات الاسطوانات و الشاشات
30%	30%	40%	40%	35%
أغطية الأرض والجدران من جميع الأنواع	ساعات يد بأنواعها	عصي وسيات	أحذية تزلج وأحذية بواقية معدنية وأحذية بنعال من الجلد الطبيعي	بطانيات وبياضات وقوط ومهاسج وبياضات تواليت

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## الرأي

\* إن هذا القرار هو فقط تصديق من مجلس النواب على القرار الجمهوري رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض فئات التعريفية الجمركية لعدد من السلع الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٣ والسابق صدوره فعلا منذ أسابيع، فهو ليس فرضا أو تعديلا أو تغييرا للقرار السابق وهو ما يوضحه البيان السابق.

\* إن هذا القرار هو جزء من استراتيجية للدولة بدأت ملامحها في الظهور وتعلي من شأن الصناعة المحلية وتحاول إيجاد حلول جذرية لمشكلاتها بدءا من إصدار قانون تفضيل المنتج المحلي، مروراً بقرار وزير التجارة والصناعة بوضع ضوابط تضمن استيراد السلع المطابقة للمواصفات وألا تكون مصر سوقا للسلع الرديئة والأقل جودة، وأيضا مبادرة محافظ البنك المركزي بتصميم برنامج لتمويل خطوط الإنتاج وتحديث الآلات والمعدات الصناعية بفائدة ميسرة لا تزيد على ٧٪ بدلا من ١٤٪. سعر الفائدة التجارية حاليا.

\* إن هذه القرارات ستستفيد منها المصانع المصرية خاصة الصغيرة حيث ستزيد وعيها بأهمية قضايا الجودة والارتقاء بالإنتاج وهو الاتجاه الذي تدفع له الدولة حاليا لتحقيق سياسة التنمية المستدامة، وحسن استغلال موارد المجتمع الاقتصادية، خاصة وأن المجتمع الصناعي دائما في حاجة إلى سياسات حكومية تستهدف دفع النشاط الاقتصادي والاعتماد على القطاع الخاص بصورة حقيقية لتحقيق التنمية.

\* إن هذه الزيادة لعدد من بنود التعريفية الجمركية تم في حدود التزامات مصر الدولية في منظمة التجارة العالمية، حيث إن هذه الفئات الجمركية المقررة خلال التعريفية السابقة كانت تقل كثيرا عن حدود الالتزامات الدولية، مما أدى إلى خلق أثر سلبي على تنافسية المنتجات المحلية أمام الممثل المستورد.

\* تم عمل توازن تعريفي بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، وبين السلع الوسيطة، والمواد الخام والأولية، حيث إنه لم يتم إجراء أي تعديلات على كافة المواد الخام والسلع الوسيطة أو السلع الرأسمالية، حرصا على تنافسية الصناعة المحلية وعلى عدم زيادة أسعارها للمستهلك.

\* هذا الإجراء ضمن حزمة الإجراءات الحكومية الأخيرة سيسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لأنه سيحقق للمستثمر توازنا تعريفيًا مناسبًا وسيجعله يصنع وينتج ويصدر وينافس في الداخل والخارج، وأنه يمكن الصناعة المحلية أن تنافس المستورد، كما أن هذا القرار أيضا سيخفف الضغط على العملة الأجنبية.

\* رفع التعريفية الجمركية على السلع المستوردة الواردة بالقرار قد يؤدي إلى زيادة في أسعار هذه السلع نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه بجانب ارتفاع تكلفة الاستيراد بعد الزيادة الجمركية وهو ما يستلزم مراجعة دورية للقرارات المماثلة لتجسيم أثرها على التضخم والإسراع في عمليات تشغيل المصانع المتعثرة ورفع التمويلات المقدمة للمصنعين لاستيعاب أثر هذه القرارات على تحريك معدلات التضخم، فالقائمة تضمنت سلعا أساسية للمستهلك وذلك حتى لا يحتكرها المصنعون المحليون فتزيد أسعارها أسوة بتجارب سابقة، كما يجب مراقبة بعض السلع التي تضمنتها القائمة ولا يوجد لها بديل محلي ولا تتم صناعتها في مصر.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.